الطائفية في العراق بعد 2003

م.م.جونا صبحي جميل

كلية العلوم السياسية، جامعة صلاح الدين، أربيل، العراق

المستخلص

بعد تغيير النظام السياسي في العراق عام 2003، شهدت الساحة العراقية تحولات وتغييرات معقدة تنامت وتسارعت في مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي عام 2003 وما رافق ذلك من تعقيدات وتحولات في البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية نتج عنها أزمات متعددة ومعقدة ذات تداعيات انعكست بشكل كبير على طبيعة ووحدة المجتمع العراقي، تتمثل أبرز هذه الأزمات في الطائفية، لذا يبقى السؤال هنا، ماهي الطائفية؟

الطائفية ببساطة هي ظاهرة تتاثر بظروف سياسية مع مفهوم اعتبار الذات في تفضيل أبناء المذهب نفسه أو الدين نفسه على غيرهم من المنتمين إلى مذاهب أخرى، والميل الى النبذ والعزلة عن الآخرين أي هي نتاج تفاعل أسباب سياسية ودينية فضلاً عن أسباب اقتصادية واجتماعية ذات مساس مباشر بحياة الفرد اليومية، لتشكل توجهات اجتماعية تعصبية نحو الآخرين، أذن الطائفية حصيلة لواقع ناتج عن عدة عوامل تعود إلى جذور عميقة في بنية مجتمعية ترتد على نفسها أثناء الأزمات كي تمارس دوراً يقبله أفراد الطائفة في المجتمع، وأذا مانظرنا الى الحالة العراقية نجد أن الطائفية ليست ظاهرة مفتعلة أو جديدة، بل هي ظاهرة قديمة لها جذورها التاريخية، ومهما عددنا من أسباب لهذه ظاهرة فلا شك أن الأساس المادي لها هو العنصر الذي أعطاها صفة الاستمرار، فالطائفية لا تكمن في مجرد تعدد الطوائف، فهذا التعدد سابق على قيام الدولة، وإنها تكمن في الأثر المولد للنزاعات من خلال تسيسها وتشويه الأطر الحديثة للحياة السياسية في العراق بعد 2003، بعدما كانت هامشية قبل التغيير سرعان مالبثت وتحولت الى مركز القطب وأخذ هذا التحول بالانتشار في جسد المجتمع العراقي بصورة وضعت وحدة المجتمع والدولة محل نتائج فادحة، تنوعت أسبابها وتعدد فاعلوها على الجانب الداخلي والخارجي، أفرزت تخلخل وتشظي في بنية المجتمع العراقي الى درجة باتت تهدد وحدة العراق ومستقبله السياسي.

الكلمات المفتاحية: الطائفية، التعدد، المجتمع، العراق...2003، الأسباب.

1. المقدمة

تعتبر الطائفية ظاهرة معقدة؛ إذ يتراكب في المفهوم الطائفي، كلاً من الدين والسياسة والثقافة والاجتماع والتاريخ، بطريقة تجعل المفهوم ذاته مشدوداً في كل مرة، إلى واحد من التفسيرات المتنازعة على احتكاره وفهمه، أو ردّه إليها وحدها واختزاله ضمن سياقها. والمفارقة إن رد الطائفية إلى الدين صحيح بذات الطريقة التي يكون ردّها إلى السياسة أو إلى الثقافة أو إلى المجتمع أو إلى التاريخ صحيح أيضاً، لكن الاكتفاء بواحد من تلك التفسيرات، يخفي أكثر مما يوضح، ويغيّب أكثر مما يُظهر، ويعقِّد أكثر مما يحلل، وفي المحصلة يساهم في بقاء اشكالية هذه الظاهرة أكثر من المساهمة في حلها.

ففي الوقت الذي نجحت فيه أغلب الدول المتقدمة في أرساء أسس حضارية لحل هذه المشكلة وتحويلها الى عنصر قوة، في المقابل لاتزال دول عديدة متعثرة في هذا الاتجاه، والعراق أحد هذه الدول ذات التركيبة المتنوعة دينياً (المسلمين والمسيحيين واليهود والصابئة والايزيديين) ومذهبياً (الشيعة والسنة) وقومياً(عرب وكورد وتركمان وكلدوا اشوريين) فقد شكل هذا التنوع المحكوم بالانقسام عشية التحولات التي شهدها العراق بعد 2003 حالة من التنافر بين مكونات المجتمع العراقي من خلال دفعها لعدم تقبل الرأي الآخر على أسس المواطنة والتعايش السلمي وقبول الآخر، وحل الاختلافات بالعنف وليس بالحوار والتفاهم، وذلك بغية زعزعة السلم الأهلي وتمزيق النسيج الاجتماعي العراقي، وإشاعة بيئة من العنف والصراع والاحتراب بين أبناء الوطن الواحد، ومن الطبيعي القول أن هذه الصيرورة ما كانت تتواجد في العراق لولا توفر

مجلّة پۆليتكنيك للعلوم الإنسانية والإجتماعية
المجلد 4 ، العدد 1 (2023)
أُستلم البحث في 23 مارس 2022؛ قُبل في 28 يونيو 2022
ورقة بحث منتظمة: نُشرت في 08 أبريل 2023
البريد الإلكتروني للمؤلف :juna.jameel@su.edu.krd
حقوق الطبع والنشر © 2023 جونا. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

الأرضية الملائمة التي أوجدها النظام السابق انذاك الرئيس (صدام حسين) لتفرض الطائفية في أروقة النخب السياسية المتصارعة، بعد 2003 اسقطت الصراعات السياسية بأدوات طائفية الى الشارع العراقي، تباينت في حدتها ووضوحها الملموس مما هدد التعايش والسلم الأهليين، وبالتالي وحدة النسيج الاجتماعي العراقي التي تشكل شرطا موضوعيا من شروط بناء الدولة المدنية ومؤسساتها الدستورية والديمقراطية لتحقيق الاستقرار.

1-1 أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في ظل تنامي الحديث عن مفهوم الطائفية وموقعه في الدولة الحديثة التي تتبنى الديمقراطية والسماح بالتعددية السياسية خاصة في الدول التي تتميز بتنوع إثني ومذهبي كبير، آملت ضرورة الإهتمام بموضوع الطائفية في العراق بعد 2003 خاصة مع صعوبة التعامل مع هذا الوضع التي تحوي مثل هذا التنوع محل الاهتمام والدراسة.

2-1 إشكالية البحث:

يعتبر موضوع الطائفية من المواضيع الشائكة والتي يدور حولها خلاف كبير بين المفكرين السياسيين من حيث دلالة المفهوم وتبعاته الإجتماعية والسياسية، تلك الإشكالية التي لازمت الواقع السياسي العراقي بعد 2003 بشكل علني، فكانت السبب المحوري للعديد من الأزمات السياسية والأمنية التي عصفت بالدولة العراقية منذ ذلك الحين، وأصبحت سمة من سمات العمل السياسي في إطار ما تم تأسيسه من عملية سياسية، وقد تم اعتمادها بشكل كبيرة للحصول على المكاسب الحزبية والسياسية، في ظل هذا الطابع الجدلي الذي تميز به هذه الدراسة فإن الإشكالية التي نحن بصدد طرحها تكون على النحو التالي: إشكالية الطائفية في جذورها ومسبباتيا ليست نتيجة التعددية؛ لأن التعددية الدينية والمذهبية هي حقيقة ثابتة في الوجود الإنساني، وإنما جذورها ومسبباتها تكمن في السياسات والايديولوجيات غير الوطنية التي تضطهد الطوائف وتحرمها من حقوقها وحرياتها الأساسية مما يدفع الطوائف والمذاهب للدفاع عن وجودها وكيانها، إذ أعاقت الطائفية عمليات بناء الدولة بدأ من الاحتلال الامريكي وصولا الى الحكومات العراقية بعد 2003 التي لم تقم بأي محاولة واضحة للتغلّب على هذه الانقسامات وبناء هويّة وطنية مشتركة. لابل أن العديد من الإجراءات التي اتّخذتها أدت إلى تفاقم الانقسامات القائمة بدل تخفيفها، عليه الإشكالية هنا كيف هيمنت الطائفية في العراق بعد 2003؟ ويمكن أن تصاغ من هذه الإشكالية تساؤلات فرعية وهي كالتالي: هل يحمل مفهوم الطائفية دلالة سلبية فقط؟ وماهي المفاهيم المرتبطة بالطائفية؟ وماهي طبيعة التعدد في المجتمع العراقي؟ وماهي أسباب الطائفية في العراق بعد2003؟.

3-1 فرضية البحث:

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها تحول الطائفة من كيان اجتماعي او معتقدي الى كيان سياسي يحول المعتقد أو الأفكار الى ايدلوجية سياسية أي يتم معاملة الآخر (من غير الطوائف) بدلالة الانتماء الى طائفة بذلك تصبح طائفة سياسية بطبيعة سياسية تقسم الناس في ضوء الانتماء، والحديث عن الظاهرة الطائفية ليس حديثـــــاً لاجترار الهم الاجتماعي والسياسي والغبن الثقافي وإنما هو حديث غرضه التفكير في كيفية تنمية شبكة العلاقات العامة بين مكونات الظاهرة الطائفية، فالتعددية الطائفية هى ظاهرة طبيعية موجودة في اغلب المجتمعات وعند كافة الشعوب والأمم حتى فى تلك المجتمعات التي تبدو متجانسة في نسيجها الداخلي حيث إن التعدد ليس دائمًا هو السبب الوحيد للانقسام ونشوب الصراعات المسلحة وتدمير الكيانات الوطنية؛ ولكن تظهر الطائفية إذا ما تم توظيفها سياسيًا الأمر الذي يؤدي إلى اندلاع الصراعات بين الطوائف المختلفة كما في الحالة العراقية بعد 2003، لذا يهدف البحث اختبار ومعرفة صحة الفرضيات التالية:-

-الفرضية الاولى: لايحمل مفهوم الطائفية دلالة سلبية الا عندما يتم تسييس التعدد والتنوع في المجتمع على المستوى السياسي.

-الفرضية الثانية: أن الطائفية في العراق بعد 2003 لها أسباب داخلية وخارجية.

4-1 هدف البحث:

باعتبار مفهوم الطائفية مفهوما حديثاً فإننا يمكن أن نعتبر أن الغاية الأساسية من دراسة هذا الموضوع هو:

1-تحديد الاطار المفاهيمي للطائفية وغيرها من المفاهيم المرتبطة بها.

2-تسليط الضوء على طبيعة المجتمع العراقي.

3-بيان أسباب الطائفية في العراق بعد 2003.

5-1 منهجية البحث:

إن طبيعة موضوع البحث هو الذي يفرض علينا المناهج التي ينبغي اعتمادها وقد راينا إن افضل المناهج لدراسة الطائفية في العراق بعد 2003 يحتاج الى مناهج عدة بغية الوصول الى الهدف المطلوب، لذا اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من أجل استعراض الاطار النظري بصورة متسلسلة وبطريقة وصفية لمفهوم الطائفية والمفاهيم المرتبطة بها، وتحليلية من اجل بيان طبيعة المجتمع العراقي وأسباب الطائفية فيها بعد احداث 9 نيسان 2003، مع الاعتماد على المنهج التاريخي لغرض متابعة واقع وتطور الممارسات الطائفية في العراق.

6-1 هيكلية البحث:

انتظم البحث في ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والاستنتاجات، تناول الأول :مفهوم الطائفية، اما الثاني فناقش: طبيعة المجتمع العراقي، والثالث محاولة لبيان: أسباب الطائفية في العراق بعد 2003.

2. المبحث الأول/ مفهوم الطائفية

يعد مفهوم الطائفية من أحد المفاهيم التي عرفت الغموض والتداخل إضافة إلى دقة وحساسية الموضوع ماحال دون الوصول إلى تعريف جامع ومانع للطائفية، فنجد في هذا الخصوص عدة تعريفات مختلفة للطائفية مع بعضها، والطائفية لغة كلمة اصلها الطائفة، والطائفة من الشيء: جزء منه، وفي التنزيل العزيز: (وليشهد عذابها طائفة من المومنين)، والطائفة الرجل الواحد إلى الألف، وقيل: الرجل الواحد فما فوقه، ويقال طائفة من الناس (ابن منظور، 1981 ، ص2723).

وقبل الخوض في التعريفات ينبغي الأشارة إلى أن، الروابط بين مفردة الطائفية ومفردة الطائفة هي أكثر من الرابط اللغوي الذي تشتق مفردة الطائفية لنفسها حضوراً ودلالات من مفردة الطائفة. فهناك الرابط الاجتماعي للمفردتين لكون كل مجموعة من الناس قد يشكلون طائفة أمام مجاميع أخرى تشكل هي الأخرى طوائف، وتتشكل من مجموعة الطوائف علاقات ترسم منظومة من العلاقات والمصالح الاجتماعية، وبالتالي ترسم منظومة أخرى سياسية تقوم مقام الرابط السياسي بين مفردتي الطائفة والطائفية. وعلى المنوال ذاته ينبعث الرابط الفكري والثقافي بين المفردتين، والرابط الواقعي والإنساني (

شبيب،2011، ص.ص52-53). وبالرغم من هذا الرابط يوجد فرق بين مفهوم الطائفة ومفهوم الطائفية" إذ أن الطائفة اتجاه اجتماعي له أبعاده التاريخية المعينة؛ أما الطائفية فهي في اغلب الأحوال نهج سياسي يشير إلى اعتماد الطائفة والعمل على فرض هيمنتها السياسية والتعصب ضد الطوائف الأخرى" (الموسوي،2007، ص25).

بالعودة الى مفهوم الطائفية على الصعيد الاصطلاحي، تتعدد التعريفات المقدمة لها، إذ يرى (برهان غليون) الطائفية هي " التعبير السياسي عن المجتمع العصبوي الذي يعاني من نقص الاندماج الذاتي والانصهار، حيث تعيش الجماعات المختلفة بجوار بعضها البعض لكنها تظل ضعيفة التبادل والتواصل فيما بينها"(غليون، 1979، ص74).

اما (الشيخ حسن موسى الصفار) يعرف الطائفية بـــ "مشكلة في مجتمعات الأمة يصنعها ويمدها عنصران رئيسان: سياسي وديني" (الصفار، 2009، ص7).

ويعرف (سعيد السامرائي) الطائفية بـ" تنشئة تقوم على الضغينة والنفاق، ودعم سياسي لحكام متسلطين دافعه تفريق الأمة ليسهل قيادها من جهة وسحق القسم الاخر من المجتمع" (السامرائي1993، ص43).

كما يرى (محمدي عامل) الطائفية " تتضمن الايديولوجية الدينية وتحتويها، أو قد تتضمن عناصر منها تتكامل فيها، وليس العكس؛ إذ لا وجود لأية ايديولوجية طبقية في بنية متماسكة إلا في ممارسة طبقية محددة، وفي حقل ايديولوجي محدد من الممارسات الطبقية المتصارعة (عامل،1989، ص.ص32-33).

وأخيرا فإن الطائفية، حسب الدكتور (طه جابر العلواني) تشير " إلى عدد قليل من البشر إذ لايتجاوز – لغة- الألف من الأفراد. ومن ثم فإن هذا المفهوم في جوهره يتضمن فكرة الاقلية العددية الصغيرة المتحركة في إطار الكل المشدودة إليه بغض النظر عن دينها أو عرقها أو لغتها... فهو مفهوم كمي عددي لاغير، ولم يبرز المفهوم باعتباره إشكالية أو ازمة إلا تحت تأثير عوامل داخلية وخارجية في ظرف تاريخي معين بعد مزج المفهوم مع مفاهيم أخرى ذات مضمون فكري أو فلسفي أو عرقي ومذهبي أو ديني، واختطلت هذا المفاهيم جميعاً في بيئة متأزمة فكرياً وسياسياً، فأنتجت مفهوم الطائفية باعتباره أزمة تعيشها المجتمعات"(العلواني،2011، ص.ص69-70).

اخلص القول، من خلال متابعة الأدبيات المعاصرة التي تناولت مفهوم الطائفية نرى تباين واضح في الاتجاهات النظرية للمفهوم، ومن ثم تعدّد في التعريف، لتباين تطبيقاته واستخدامه في كثير من الاحيان للاشارة الى اوضاع متناقضة، وارتباطه بالعديد من المفاهيم الأخرى مثل الاثنية والمواطنة والتعصب ،هنا تأتى أهمية عرضنا لتلك المفاهيم وعلاقتها بمفهوم الطائفية فى محاولة موجزة لفهم ذلك المفهوم المؤثر، كمايلي:

اولاً: الاثنية، يحدث أحياناً في علوم المجتمع أن يتسلل مفهوم ما إلى دائرة التدأول من دون تحديده بوضوح مسبباً مصاعب جمة، ومصطلح (الإثنية) ينتمي إلى هذا الصنف من المفاهيم.(الجبار- دواود،2006، ص126)، ولو اردنا التطرق الى تعريف الاثنية فاننا نكون امام تعاريف عديدة، نذكر منها تعريف السوسيولوجي البريطاني (انتوني سميث) (ANTHONY SMITH) الذي يستخدم الكلمة الفرنسية: اثنيه Ethnic ليصف جماعات تشترك في أصلها ومنحدرها، كما إنها ترتبط برقعة أرض معينة، وتمتاز في الأقل ببعض العناصر الثقافية المشتركة وبوجود إحساس بالتضامن بين معظم أفرادها، والوعي بالانتماء المشترك (بطاطو وآخرون، 2006، ص25)

من هنا يمكن القول، إن الإثنية تتشابه مع الطائفية إلى درجة التطابق فى أنهما يشيران إلى الاختلاف فى العناصر الثقافية والبيولوجية كمحدد لهوية الجماعة عن غيرها من الجماعات كما تتشابه الطائفية مع الإثنية أيضاً كونهما سبباً فى تهديد كيانات الدول من الداخل إذا ما تم توظيفهما سياسياً.

ثانياً: المواطنة، يعتبر مفهوم المواطنة من المفاهيم التي اثارت- ولاتزال – جدلا واسعا في الأوساط الفكرية والأكاديمية، بحيث اقترن المفهوم في سياقة التاريخي بإقرار مبدأ المساواة،(شريف،2009، ص26)، فالمواطنة تقوم على " نظام يعترف بالتناقض والخلاف في المصالح الاجتماعية ويعمل على ضبط وتنظيم هذا التناقض عن طريق وسائل الحق والقانون" (المصدر نفسه،ص29).

نلتمس هنا الفرق بين الطائفية والمواطنة، فرق كبير وشاسع، فالمواطنة ليست طائفية حتى وإن انتمى المواطن إلى طائفة، لان الأساس الذي يربطه بالمواطن الآخر هو الوطن والمواطنة والحقوق المتساوية، المتكافئة، والمشترك الإنساني في إطار سيادة القانون، على العكس من الطائفية التي إذ اقترنت بأجندات ترافقت مع تحريضات خارجية ودفعها باتجاه عدواني ضد الآخر.

ثالثاً: التعصب، ظاهرة اجتماعية شديدة الخطورة، وبخاصة عندما يتخذ اشكالاً عدوانية عنيفة سافرة. وهو قديم في التاريخ البشري، ومستمر في أيامنا، في مناطق مختلفة من العالم، بدرجات متفاوتة، في ثنايا العلاقات بين الأمم والقوميات، والعلاقات بين الأديان والطوائف الدينية، والعلاقات بين المذاهب والتنيظيمات السياسية، والعلاقات بين الجماعات الصغرى والمحلية(إسحاق وآخرون، اضواء على التعصب،1993، ص7).

والتعصب يتضح فيه عنصران بارزان أحدهما إيجابي والآخر سلبي، الأول هو اعتقاد المرء بأن الفئة التي ينتمي إليها أسمى وارفع من بقية الفئات، الثاني هو اعتقاده بأن تلك الفئات أحط من الفئة التي ينتمي إليها. ويرتبط مفهوم التعصب ذاته في أذهان الناس أكثر بالجانب السلبي، فالتعصب هو في أساسه نظرة سلبية إلى الغير والمتعصب يتجه إلى تحقير الآخرين وإلحاق الضرر بهم أكثر مما يميل إلى تأكيد مزاياهم الخاصة أو الحصول على كسب منفعة خاصة(حنفي وآخرون، اضواء على التعصب، المصدر السابق، ص175). بعبارة أخرى، فكما أن الشخص قد يتعصب ضد جماعة ما، فإنه أيضاً قد ينمي اتجاهات إيجابية إزاء جماعات معينة يحكمها نفس منطق الاتجاهات السلبية، وهو ماتنبه له بعض الباحثين عندما تعرضوا لمناقشة مفهوم التعصب(الجزار،2011، ص94).

من خلال المفاهيم أعلاه نرى، أن المصطلحات التي ذكرناها حول الأثنية والمواطنة والتعصب يمكن أن تكون متوافقة من غير اختلاف، أو متعارضة مع الطائفية في كونه يعتمد على مدى التوافق في تقديم مفهوم من المفاهيم على المفاهيم الأخرى، عليه، وحين تنتهي فكرة القضاء على الآخر من العقلية الجماعية لأي طائفية أوتعصب فإن الفكرة الأخرى التي تحل محلها واحدة لا غيرها، إذ لكل طائفة أو قومية حقوقاً، يجب على الآخرين احترامها، ويجب على الدولة تشريع القوانين لحماية تلك الحقوق، فتكون المواطنة الصالحة هي السبيل الأمثل لجميع المواطنين.

3. المبحث الثاني/ طبيعة المجتمع العراقي

لايخلو بلد من البلدان من ظاهرة التعدد في مكوناتها والتي تتوزع وتبعا لحجمها بين أكثرية واقلية، والعراق احد ابرز هذه الدول من حيث التعدد، إذ " أن ظاهرة التعدد والتنوع في الانتماءات القومية والدينية والمذهبية واللغوية والمناطقية والفكرية تسود في كثير من دول العالم، والعراق من الدول التي تتكون من هويات وانتماءات مختلفة، وأن هذا الاختلاف والتنوع حالة طبيعية ولايمثل مشكلة بحد ذاتها، وإنما تكمن المشكلة في جهل وتعصب وعدم قبول الآخر والتي من الممكن أن تؤدي الى ممارسة العنف تجاة أبناء الانتماءات، وهذا العنف يمارس على مستوى الحكومة أو المجتمع بالتالي تهدد الامن والاستقرار الاجتماعي والسياسي للمجتمع والدولة" (الدين ، 2011، ص97)، لذا لاضاءة هذا الجانب من التعدد في العراق سنتناول في هذا المبحث عن واقع

التعدد الذي يتميز به المجتمع العراقي والذي يمثل مختلف الطوائف في العراق وذلك على مستوين رئيسين، وهما:

المستوى الأول: التعدد القومي

1- العرب: يعتبر العرب من الساميين الذين يشكلون مجموعات كبرى ينتمي إليها البابليون، والآشوريون، والفينيقيون وموطنهم المشترك هو شبة الجزيرة العربية، ومع ظهور الإسلام اخضعوا شبة الجزيرة العربية برمتها للدين الإسلامي، وهكذا توطد العرب في العراق، ومع استمرار توافد القبائل والعشائر العربية الى العراق، وحاليا يسكن العرب أواسط العراق وجنوبة وأجزاء من شماله، والعرب يشكلون اغلبية السكان في مختلف المحافظات العراقية عموماً باستثناء إقليم كوردستان العراق (صابر ، 2008، ص61).

2- الكورد: يمثل الكورد القومية الثانية في العراق، ويعود اصلهم الى شعب الهندو-ألاوروبي القديمة، لهم لغتهم الخاصة(الكوردية وهي ذات لهجات عدة)، والكورد المنحدرون من شعب الميديين مذكور في العهد القديم من (الكتاب المقدس). (أندرسن وستانسفيلد، ط1، 2005)، وفيما يخص السكان الكورد في العراق، نجد انهم يسكنون مناطق إقليم كوردستان العراق، إذ تبلغ مساحة الإقليم(78736) كم، وتمثل (18%) من مجموع مساحة العراق (شريف، المصدر السابق،ص. ص105-106).

3- التركمان: ويمثلون القومية الثالثة في العراق، والتركمان جزء من التركمان المسلمين الذين يعيشون الان في تركمنستان والمناطق المجاورة في أسيا الوسطى وسوريا، كما هي الحال بالنسبة لمواطنيهم من العرب والكورد فأن التركمان منقسمون فيما بينهم على أساس مذهبي وطائفي. فبعض الذين يعيشون تلعفر وداقوق وطوزخورماتو وقرة تبة هم من الشيعة في حين ان الغالبية الذين يعيشون كركوك والتون كوبري وكفري هم من السنة (شريف، المصدر السابق، ص105).

4- آلاشورية: وهي احدى الجماعات الأثنية المتواجدة في العراق.(شريف، المصدر السابق،ص.ص105-106)، ينحدر العديد من الآشوريين العراقيين من الشعب الآشوري القديم في نينوى وهم يسكنون منطقة كبيرة مابين الزاب الأسفل والفرات وتمتد المنطقة من دهوك إلى شيخان وزاخو في الشمال في أتجاه العمادية وعقرة وراوندوز في الشمال الشرقي، والآشوريون مسيحيون وكنيستهم تعود تاريخياً إلى القرن الأول الميلادي (الشمراني ، ط1، 2003، ص141).

المستوى الثاني: التعدد الديني والمذهبي

1- الإسلام: يعد الإسلام الدين السماوي الثالث، إذ جاء بعد اليهودية والمسحية، ففي القرن السابع الهجري ومنطقة الجزيرة العربية، ظهر الإسلام بين القبائل العربية، ودعا إلى التوحيد، والإسلام برنامج مكون من القران والسنة، ويعد النبي محمد بن عبد الله (صلى الله عليه و سلم) خاتم الأنبياء، وفي الأسلام ظهر فرق ومذاهب إسلامية عدة، نتوقف عند المذهبين الأساسين(صابر، المصدر السابق، ص55)، هما: المذهب الأول (السنة): هولاء الذين اعتمدوا نصوص القران والاحاديث النبوية الصحيحة، واتبعوا الصحابة والتابعيين في مسائل الإمامة، واعترفوا بالخلفاء الراشدين ومن بعدهم[1].(المصدر والصفحة نفسها) والمذهب الثاني(الشيعة): يقصد بالشيعة اصطلاحاً هو كل من يتولى عليا وأهل بيته ويقول بأفضليته بين الناس بعد رسول الله وأحقيته بالامامه الذين شايعوا علي بن ابي طالب(ع) وقالو بإمامته وخلافته نصاً ووصية (الكيالي، ط4، 1999).

وفي العراق يعد الإسلام دين الأكثرية بالنسبة للمجتمع، كما تتعزز فيها التقسيمات الطائفية بين السنة والشيعة، فبالنسبة الى الانتماء الديني فأن معظم العراقيين مسلمون ويعتقد أنهم يشكلون 95% من عدد السكان (صابر، المصدر السابق، ص57).

2- المسحية: بخلاف الإسلام في العراق الذي يجمع بين القوميات والأعراق، فالمسيحية هوية اثنية مرتبطة فقط بالكلدو والآشوررين السريان، والمسيحية دين سماوي رسوله المسيح (عيسى بن مريم) (عليه السلام)، والكتاب المقدس في المسحية يسمى بـ " العهد الجديد"، ومن ابرز المعتقدات الرئيسية للمسيحيين هي عقيدة التثليث والخطيئة وصلب المسيح، إضافة الى الطوائف المسيحية التي تكونت منذ القرن الخامس، نتيجة لاختلافهم حول طبيعة المسيح (شريف، المصدر السابق، ص.ص136-139).

3- الأيزيدية: وهم شعب من أصل كردي، هو في الأساس دين مركب ويشتمل الزرادشتية والمانوية(أحد الأديان الفارسية) والنسطورية والإسلام، ومركز الحياة الدينية لليزيديين هو مقام وليهم الشيخ عدي قرب عين سفني شمال شرق الموصل (بطاطو، ط2، 1995، ص60)، ويتوزع الايزيديون على مناطق عدة في كوردستان العراق مثل سنجار وشيخان وبعشيقة ودهوك وتلعفر وزاخو وتلكيف وغيرها، وللايزدية طقوسهم وعباداتهم الخاصة بهم، ولهم معبد ديني رئيسي ووحيد في لالش قرب الشيخان (صابر، المصدر السابق، ص59)، فضلاً عن الشبك التي تعتبر من الجماعات التي تدين بالدين الإسلامي حوال (70%) منهم وفقاً للمذهب الشيعي والبقية وفقاً للمذهب السني، تنتشر قراها ومناطقها حول مدينة الموصل وداخلها حيث انهم ينتشرون في حوالي (72) قرية وبلدة في سهل نينوى وما جاورها، ولها لغة وعادات خاصة تشترك في بعض منها مع السكان الآخرين وتختلف في البعض الآخر. وقد عرف الشبك ضمن أقدم الروايات التاريخية منذ آواخر العهد العباسي في العراق. وأشارت الوثائق العثمانية إليهم كجماعة مستقلة منذ القرن السادس عشر الميلادي وورد ذكرهم في دائرة المعارف البريطانية والإسلامية (عبود ، ط2، 2006، ص23).

4- الصابئة المندائيين: وهي اقلية صغيرة تتوزع بين العراق(جنوب العراق) وإيران، ويعتقدون بأن دينهم يرجع إلى عهد ادم علية السلام، وينتسبون إلى سام ابن نوح عليه السلام، فهم ساميون يزعمون إن يحي عليه السلام هو نبيهم الذي أرسل إليهم.(صابر، المصدر السابق، ص60)، والصابئة اغلبهم يسكنون العراق، وينتشرون على الضفاف السفلى من نهري دجلة والفرات، ويسكنون في منطقة الاهوار وشط العرب (المصدر والصفحة نفسها).

بعد هذا العرض الموجز لطبيعة التعدد في المجتمع العراقي، نجد انه يتميز بالتعدد على المستوى القومي والديني والمذهبي، إذ أن مكوناته متخالطة كثيرا ومتداخلة ومندمجة مع بعضها بشكل واضح تجمعها روابط متعددة فانقسام المجتمع قوميا الى عرب وكورد وتركمان يجعله يتوحد ويندمج فالكورد مثلا ينقسمون الى شيعة وسنة وشيعة الكورد يجتمعون مذهبيا مع شيعة العرب وشيعة التركمان وكذلك الامر بالنسبة لسنة الكورد فهم يجتمعون مذهبيا مع سنة العرب والتركمان، واذا كانت الروابط الدينية غير موجودة بين المسلمين والمسيحيين والصابئة والايزدية فانهم مندمجون ثقافية واجتماعياً فيما بينهم، من كل ذلك نرى، أن التعدد بمعنى- التنوع والاختلاف- ظاهرة واقعية وطبيعية، غير انها تظهر كمشكلة حين يؤدي هذا التعدد الى آثار طائفية سلبية تهدد أمن المجتمع واستقراره، حينما أصبح حديث (الوحدة) من خلال- الصهر- هو السائد، وهنا يدخل عامل فلسفة النظام السياسي واحدا من المؤثرات على طبيعة التعددية وتوظيفها ايجابا او سلبا، فمن اجل توظيف التعددية لصالح امن المجتمع واستقراره يتحتم ادارة التنوعات (التعدديات) بشكل سلمي يستجيب للخصائص والثقافات الفرعية والعامة على حد سواء ومن هيمنة ثقافة او دين او مذهب، وهذا ما نجده في النظم السياسية الديموقراطية الليبرالية، وبالعكس منه في النظم السياسية الشمولية.

4. المبحث الثالث/ أسباب الطائفية في العراق بعد 2003

يعاني العراق من مشاكل كثيرة وعلى رأسها الطائفية نتيجة لتراكمات وإرث الماضي مع عملية التغيير بعد عام 2003 التي شكلت منعطفا كبيرا في تاريخ العراق المعاصر، لذا يتبادر الى اذهاننا سؤال، ماهي ابرز محطات الطائفية في تاريخ العراق؟ لعبت الطائفية دوراً رئيسياً في خمس محطات تاريخية مر بها العراق هي، المحطة الأولى عندما احتلت بريطانيا العراق في الحرب العالمية الأولى(1914-1918) ثارت العشائر استجابة لفتاوي قادتهم الدينيين، فشنوا حرب الجهاد على الإنكليز، المحطة الثانية الصراع الطائفي في العهد الملكي بحرمان الشيعة من حقوق المواطنة والمشاركة العادلة في المناصب، المحطة الثالثة الصراع الدموي إثناء ثوررة 14 تموز 1958 فرغم ان الصراع كان تحت مسميات سياسية(قومي بعثي- شيوعي) إلا إن الجماهير الشيعية (وليس قادتهم الدينيين) هي التي وقفت مع الثورة، إذ شكلت الشيعة 70% من منتسبي الحزب الشيوعي على غرار السنة التي ساهمت في اغتيال الثورة، المحطة الرابعة انتفاضة آذار 1991 التي قامت بها المحافظات الشيعية والكوردية مقابل وقوف المحافظات العربية السنية على الحياد، المحطة الخامسة والأخيرة بعد سقوط نظام البعث عام 2003 والتي تعتبر مرحلة فاصلة في التاريخ، إذ وطدت للطائفية السياسية وشرعنت وجود ممثليها في مؤسسات الدولة وكبرى المناصب فيها (حسين، ط1، 2011، ص.ص17-18). عليه، جذور الطائفية والتسييس الطائفي ضاربة في مراحل متقدمة من تاريخ الدولة في العراق والتي برزت بوضوح بعد 2003 حين مارستها قوى سياسية داخلية وخارجية، وفي هذا الصدد يتسائل الدكتور سعيد السامرائي في كتابة (الطائفية في العراق)، "كيف يمكن تصحيح الأوضاع الشاذة في المجتمع إذا لم نضع أيدينا على الجرح وتشخيص الأسباب والدوافع وكل مايتعلق بالظلم الذي وقع كي نشرع بمحاولة منع حصولة ثانية؟ "(السامرائي، المصدر السابق، ص184) ، هنا في معرض الإجابة نحاول تشخيص الأسباب، ولعل أهمها:

اولاً: الأسباب الداخلية، نجد ان التحولات السياسية في العراق بعد 2003 نتج عنها عدة أسباب يمكن أن نؤجز ابرزها بما يأتي:

1-أسباب سياسية: شهد العراق بعد 2003 عملية التغيير والتي ابتدأت بعملية تشكيل مكتب أعادة الاعمار والمساعدات الإنسانية عرفت اختصارا بـ اورها عين الجنرال جاي غارنر مشرفا عليها والذي فشل في وضع حد لأنعدام الأمن وعدم الاستقرار في العراق، على اثره قامت أمريكا باستبدال المكتب بمنظمة أخرى تحمل اسم " سلطة الائتلاف المؤقتة" (CPA) بوصفها الهيئة التي ستحكم العراق مؤقتاً لحين بناء مؤسساته السياسية والدستورية (الجليل، ط1، 2014، ص.ص144-145)، بعدها جاء تشكيل مجلس الحكم الانتقالي بقرار من سلطة الائتلاف المؤقتة بهدف إحالة جزء من صلاحيات هذه الهيئة (سلطة الائتلاف) الى العراقيين والتمهيد لاعادة سلطة وطنية بجهود الشعب العراقي وامتدت صلاحياتها من 12 تموز 2003 الى 1 حزيران 2004، وجهت انتقادات للمجلس بضمه تشكيلة من أطياف مختلفة في العراق اثرت في حالة العراق سياسية لاحقاً (العلاف، 2008، ص14)، إذ ان الواقع جاء لتشكيل الحكومة على أساس المحاصصة القومية والدينية والطائفية والتي لم تسبب في إعاقة هذا البناء فحسب بل خلق ظروف تعيق إنجازها مستقبلاً، والذي انعكس على أداء الحكومات المتعاقبة على انجاز مهامها، وكان هذا الشأن كل الحكومات بدأ من حكومة اياد العلاوي وإبراهيم الجعفري ونوري المالكي وحيدر العبادي وعادل عبد المهدي (جلبي، بلا طبعة، دهوك، 2014، ص51-52)، ومحمد توفيق العلاوي الى مصطفى الكاظمي. وهذا يعني" أن ماوجدته الساحة السياسية المعاصرة من تحالفات وتحزبات طائفية عرقية ألغت أية أمكانية لظهور منافسة سياسية حقيقية بعيداً عن انتماءاتهم الضيقة التي ستقضي على أية صيرورة مجتمعية وطنية حقيقية"(كاطع ، بغداد، 2008، ص132)، وهذا التناقض يقودنا الى التساؤل عن، سبب صعوبة دمج التعدد في العراق بعد 2003؟ من المعروف أن العناصر الاجتماعية مثلما يمكنها ان تلعب دوراً ايجابياً في عملية البناء يمكنها ايضاً ان تعيق البناء عندما تلغي العقل، والواقع العراقي بعد التغيير افرز جماعات تختلف في الروى على الرغم من ان الاختلاف مظهر طبيعي في الاجتماع الإنساني بل الوجة الاخر لواقع التعدد، الا ان في العراق تخطت الجماعات للتطرف فكراً وللعنف ثقافة وللاقصاء منهجا.(المصدر والصفحة نفسها) عليه، عندما تغيب فرص المساواة بين فئات المجتمع، تصبح الانتماءات العرقية والمذهبية عملة رائجة لتعميق الهوة بين مكونات المجتمع، لتكرس مشاعر الكراهية والتناحر بين مكوناته، الامر الذي يؤدي الى الاحتماء بالطائفة مما اضعف مشاعر الاحترام للتعددية الدينية والمذهبية اجتماعيا، وجعل الطائفية السياسية آلية مرضية تتقاطع عدائيا والتعددية ولاتعبر عنها في أي حال من الاحوال (اللطيف- العرداوي، 2016، ص278).

إذ شرعت الولايات المتحدة الامريكية بعد احتلالها للعراق بحل مؤسسات النظام السياسي السابق وتسريح القوات الأمنية العراقي، وتشكيل القوات الأمنية بضمنها الجيش العراقي، وتشكيل مؤسسات النظام السياسي الجديد، ويمكن عد(مجلس الحكم الإنتقالي)، الأداة التنفيذية التي فرضت بها الطائفية السياسية بوصفها أساسا للحكم وتفكيكا للدولة العراقية، فأعضاء هذه المجلس أختيروا وفقا لهويتهم الطائفية الذي توزع أعضاؤه على أساس ديني-عرقي بين سنة وشيعة عربًا والكورد، وهكذا نمت الطائفية في النظام السياسي العراقي(حامد، 2020، ص.ص151-152)، الذي توزع أعضاؤه على أساس ديني-عرقي بين سنة وشيعة عربًا وأكرادًا. عليه، اضفى على مسئلة التنوع مغزاها السياسي في ان يكون الولاء للطائفة في ظل ظروف الفوضى التي خلفها الاحتلال الأمريكي، فضلاً عن تشجيع الأجندات السياسية العابرة للإنقسامات الطائفية مهدت أسباب صعوبة دمج هذا التنوع(العبيدي، 2014).

2-أسباب دينية: تحول المذهبية إلى طائفية في حالات الصراع السياسي الذي توظف الدين ومن خلاله تحول الأفراد المختلفون إلى مجموعة واحدة متجانسة على أساس انتمائهم المذهبي وتلغى الفوارق المهمة التي تصنع تنوعهم واختلافهم. على هذا النحو تفكك الطائفية عند هيمنتها في السلوك العام، المجتمعات المتنوعة وتحول تنوعها وتعايشها إلى صراع وعداء وارتياب، الأمر الذي دفع بشكل طبيعي الى انهيار المجتمع والدولة بعد سقوط النظام، وعودة الافراد الى ذواتهم المذهبية للاحتماء بها (ربيع،2017، ص123).

3-أسباب اقتصادية: ضعف أداء الحكومة ومؤسساتها واتجاها نحو تحرير الاقتصاد، قادت الى تراجع الوظائف الاجتماعية للدولة(ماعدا التطوع الجيش والشرطة)، أضافة الى فشل النظام السياسي، كل ذلك أدى الى اتساع قاعدة الفقر والبطالة والجريمة والإرهاب، مما أدى بدوره الى تقوية الطوائف والعشائر والروابط التقليدية التي أصبحت أدوات لملء الفراغ، وماظهور المليشيات وتمردها وتعدد مراكز صنع القرار والولاء إلا نتائج لكل مامر بالدولة (صابر، المصدر السابق، ص77).

4-أسباب تاريخية: نتيجة التراكمات والمظالم والاحتقانات التي انفجرت بعد سقوط النظام السابق انذاك الرئيس (صدام حسين) بعد أن ادمنت الفئة الحاكمة على مواصلة الاستئثار بالسلطة وإصرارها على عدم مشاركة المكونات الأخرى من الشعب في الحكم مشاركة عادلة (حسين، المصدر السابق، ص22) ، وهنا يتبادر الى ذهننا تساؤل عن خصائص الطائفية قبل 2003؟ في معرض الإجابة نجد أن قبل التغيير كانت الحالة

الطائفية بشكل عام سياسية شبة محضه ذات علاقة بالسلطة، لم تحدث بين المواطنيين بالدرجة الأولى، ولابين مدينة ومدينة ومحلة، إذ كانت محصورة في الاطار السياسي وليس الاطار الشعبي (حسن ، 2006، ص187). إذ أسس النظام السابق ظاهرة التطرف الطائفي والعرقي عبر جعل القومي العربي أساسا للطائفية ومصدرا لها مستبدلاً الفضاء السياسي بالانتماءات الطائفية المغلقة إذ تسلحت إيديولوجية البعث القومي في العراق بالطائفية للحد من نفوذ الشيعة والأكراد بالدرجة الأولى ثم سائر القوميات التي يتكون منها النسيج الاجتماعي العراقي واستطاع النظام السابق إن يعيد تشكيل الشخصية العراقية عبر عملية تهديم متواصل للهوية الدينية والثقافية وتغيير أنماط السلوك من خلال تشكيل مزيد من الوحدات العسكرية اغلبها من الشباب ذات المهام الإرهابية والدموية مثل (فدائيي صدام، جيش القدس، جيش النخوة، الحرس الخاص) نظرا للمهام الموكلة إليها التي غالبا ما تشمل عمليات الإعدام العشوائية، فضلا عن ملاحقة المواطنين لأسباب سياسية وطائفية لقتلهم أو اعتقالهم وقد كرس النظام داخل العقل الجمعي العراقي مجموعة من القيم السياسية والفكرية بوصف البطولة تساوي القتل، هذه الأطروحة أخذت نسقها الكامل عبر جيوش العاطلين من العسكريين والمجرمين المحترفين حيث تم نقل الإرهاب والتطرف من أقبية السجون إلى الشوارع والمدارس والكنائس واستطاع تحويل الطائفية من الحقل الاجتماعي إلى الحقل السياسي (الفرات، 2017).

-أسباب ثقافية: أدت الأوضاع السياسية والاقتصادية المتدهورة التي عاشها المواطن العراقي لعقود طويلة في ظل عدة حروب وحصار واحتلال أمريكي إلى ترك فئات واسعة من المجتمع قيد الانشغال بهموم الحياة لتقع أسيرة قوالب الثقافة الطائفية التي قدمتها الأحزاب أو الحركات الدينية والقومية لتزيد من التراجع الثقافي وضعف الوعي لدى أفراد المجتمع، مما يتركه عرضة للانسياق خلف الزعامات الطائفية التي ظهرت في هذه المرحلة، فضلاً عن دور وسائل الإعلام التابعة لمختلف التيارات والجماعات السياسية في تأجيج الشارع العراقي وتحريكه طائفيًا، وغالبًا ما يزيد من التوترات التي تصاحبها وتتبعها عمليات عنف متبادلة بين المكونات والطوائف (د. مثنى العبيدي، المصدر السابق).

5-أسباب اجتماعية: أدخل المجتمع العراقي بعد التغيير برمته في نمط جديد ومتشابك من العلاقات السياسية والاجتماعية، أدى الى تخلل بنية أسس االتعايش بين الطوائف والمذاهب والجماعات والأثنيات، وكل ذلك ترافق مع ضعف البنى الاجتماعية التي خلقت فجوات ساهمت في تعميق الطائفية(جواد ، 2011، ص142). وقد تعززت الطائفية الاجتماعية، بعد انفجار المرقد العسكري في سامراء، في فبراير/شباط 2006، حيث جرى صراع طائفي دموي واسع، تراجع لاحقًا، لكنه ترك خلفه انقسامًا حادًا، تكرس من خلال السياسات الحكومية الطائفية اللاحقة، التي كان من تداعياتها سيطرة تنظيم الدولة الاسلامية "داعش"على الموصل وأجزاء كبيرة من المحافظات السُنيّة، وتأسيس الحشد الشعبي كميليشيات شيعية شعبية لمواجهته (جميل وعزيز،4-5/ 2016، ص2).

من كل ذلك يمكن القول، أن أسباب الطائفية في العراق هي جملة أسباب ليس نتاج لاسباب آنية موجودة وأنما لها أسباب تاريخية قد يكون خفيف الوطأة تحت ظروف سياسية معينه، كما ان تغير الحكم في العراق بعد 2003 اذكت الصراع وجعلته صراع طائفي وعرقي بتأثير النخب السياسية المتصارعة في الحكم إلى جانب الأسباب السياسية المتمثلة بالقوى الرئيسية الفاعلة: الحكومة، رجال الدين، والنخب العراقية المختلفة، ولكل رؤيته وآلياته للتعامل مع المجتمع ترتد على نفسها أثناء الأزمات كي تمارس دوراً يقبله أفراد الطائفة، الى جانب تضافر الأسباب الاقتصادية الاجتماعية والثقافية لتشكل حصيلة أسباب داخلية أسهمت في تكريس النزعات الطائفية في العراق بعد 2003.

ثانياً: الأسباب الخارجية، التساول هنا: هل ترتهن الطائفية بوجود أسباب خارجية تفعل ما آل إليه مصير العراق بعد 2003 ليحيا ثنائية صراع الداخل والخارج؟ في معرض الإجابة عن التساؤل، نعتقد بتشابك الأسباب الداخلية مع محاولات تحريض خارجي مخطط من قبل قوى خارجية معنية بالشؤون العراقية، وذات مصالح كبرى دفعت في اتجاه احياء الطائفية بعد 2003، أسبابها يمكن تلخيصها بـــ:

1- القرارات التي اتخذتها الولايات المتحدة التي أدت الى تداعيات كثيرة على الصعيد الداخلي في العراق، كان أهمها مايتعلق بترسيخ الطائفية على المستويين الرسمي والمجتمعي، وتتمثل أهمها في، العنف الطائفي وانهيار مؤسسات الدولة، غير انه لايمكن ان ننكر أن ظهور الطائفية في العراق سابق على الغزو الامريكي للعراق حيث أسس لها النظام السابق، الى جانب استغلال الطبقة السياسية السائدة لنهج الاستقطاب الطائفي والقومي، بديلاً عن البرامج السياسية في المنافسة مع القوى الاخرى بهدف الحفاظ على سلطتها والتحكم بمراكز القرار فيها، الا اننا لا يمكن ان نغفل ان هناك عوامل خارجية، كان في مقدمتها الاحتلال، دفعت في اتجاه احياء الطائفية واثارة النزعات العرقية (صابر، المصدر السابق، ص78).، انعكست سلباً على تطوير بنية العراق السياسية والاجتماعية والثقافية، وتحولت إلى كابح بوجه السير الصحيح والسلس للعملية السياسية" (المصدر والصفحة نفسها).

2-يتميز العراق بجوار أقليمي يؤثر ويتأثر سلباً وايجاباً على العراق بفعل إمداداته المحلية الاثنية والمصلحية، فبعد دخول القوات الأمريكية العراق في 9 نسان 2003 ومارافق ذلك من تغييرات جذرية اثارت هواجس الدول(ايران – تركيا- سوريا – الأردن - الكويت– السعودية) من أن يأتي دورهم بعد العراق (الدين، المصدر السابق، ص84). الأمر الذي ترك تساؤلات عديدة بحسابات هذه الدول بشأن مستقبل العراق وتحدياتها بدرجات متفاوتة ومختلفة إذ شكل العامل الأقليمي في العراق بعد 2003 احدى الأسباب لتفاقم ظاهرة الطائفية، التي برزت في ظهور اشكال مختلفة من التدخلات السياسية والعسكرية والثقافية، المباشرة وغير المباشرة الصادرة عن دول الجوار، فضلاً عن التأثير في مجرى الصراع الداخلي والتحكم في مساراته، وخطورة بأنها لاتصدر عن مركز أو طرف واحد بل على العكس من ذلك ينبع من مصادر متنوعة متصارعة في الرؤى والمصالح (الربيعي،2011، ص4)، إذ تمتلك الدول الإقليمية أجندات متضاربة بخصوص العراق، فعلى سبيل المثال، السعودية والكويت مارست دور في أثارة العنف الطائفي من خلال دعوات وفتاوي الشيوخ ورجال الدين السعوديين وذلك خوفاً من بروز قوس شيعي يمتد من المنطقة الشرقية للسعودية مروراً بأيران والعراق وربما العلويين في سوريا وصولا الى شيعة لبنان (الدين، المصدر السابق، ص88). الى جانب تتدخل أيران في تبنيها سياسة تقوم على دعم الأحزاب الشيعية العراقية التي لها علاقة قوية مع أيران مما ولد سياسة أيدلوجية طائفية في العراق(المصدر نفسه، ص58). وكذا الحال بالنسبة الى تركيا وسوريا والأردن الذي اتخذه درجة تصعيدها للطائفية في العراق بدرجات متفاوتة بالمقابل مع الدول المذكورة أعلاه.

نلتمس هنا، ان التغيير الدراماتيكي في العراق قد أربك هذه الأنظمة وانتج محاور واستقطابات طائفية عرقلة سير العملية السياسية. بناءا على معطيات خارجية كانت الفرصة مواتية لدول الجوار الآقليمي في العراق بعد 2003 للاخذ بزمام الأمور خاصة في تكريس الطائفية مقابل عدم الالتزام العراقيين بالدولة بالتركيز في توجهم بالهويات القومية والطائفية التي تجمعها مع دول. من كل ذلك يمكن القول، أن تضافر الأسباب الداخلية والخارجية للطائفية في العراق بعد 2003، هي نتيجة لمأسسة الهويّات الطائفية والتي

أدت إلى نشوب صراعات حول مكانة وحجم وحدود وقوة كل طائفة اسهمت في بلورة سمات معينة للطائفية في العراق، اهمها:

أ-ان ظاهرة الطائفية في العراق ليست نتيجة التعددية الدينية والمذهبية انما جذورها في السياسات غير الوطنية مما يدفع الطوائف الدفاع عن وجودها وكيانها، الامر الذي يولد ازمات بين الطوائف والمذاهب في طبيعة علاقتها أبرزها ازمة الثقة، ونمو تنظيمات سياسية عسكرية تعتمد ايديولوجية وتجسيدا طائفتي (حامد، المصدر السابق، ص158).

ب-توازت هذه الظاهرة مع الاحتجاجات التي شهدتها مدن الجنوب العراقي الشيعية ضد الحكومة في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول 2019 بسبب نقص الخدمات وفشل الدولة في إدارة شؤون البلاد، وكان ذلك أيضًا تطورًا مهمًّا ولافتًا في آليات الاحتجاجات وفي خرق الطائفية التي استندت إليها قوى التشيع السياسي كأساس لشرعية سلطتها، وقد كانت مهاجمة المحتجين، وهم السكان الشيعة، لمقرات الأحزاب الشيعية والميليشيات المرتبطة بإيران، بل ومهاجمة وحرق القنصلية الإيرانية ذاتها، كان كل ذلك مؤشرًا مهمًّا على أن حالة التحشيد الطائفي لم تكن فعالة في السيطرة على الانقسام الطائفي، وبالتالي بقاء الجماهير الشيعية في حالة اختباء خلف الأحزاب الشيعية وميليشياتها التي قدمت نفسها كحامية للشيعة في "مواجهة البعث والتطرف والإرهاب"، و(الآخر السُنّي) (مكي،2018).

ت- أن الطائفية السياسية أصبحت أقل جاذبية وتأثيرًا في المرحلة التالية لاندحار تنظيم الدولة؛ ففي الانتخابات العامة، في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2021 تراجع دور وهيمنة القوى الطائفية في قيادة العملية الانتخابية ومزاج الناخب، وتشظّت القوائم الانتخابية الشيعية والسُنيّة والكردية ومن ثم القوى الفائزة منها في قوائم مختلفة، وتوزعت لاحقًا بين تيارات تنازعت (الاستحقاقات) السياسية والمناصب(السبق،2022).

أخيراً، يبقى التساؤل عن مستقبل الطائفية في العراق الى أين؟ نرى بأنه على الرغم من كون هنالك إرادة مجتمعية كبيرة على نبذ المفاهيم الخاطئة ابرزها الطائفية التي كانت حتى الأمس القريب تخدع بها الجماهير، وتساق أصواتها ومواقفها بمحركات الطائفية والتمذهب والدين، لكن الأمر يحتاج لوقت ليس بالقصير لاسترجاع الوعي الوطني المغيب، ومع كل تلك الرهانات على عراق مختلف خلال المرحلة المقبلة طبقاً لمعطيات الحاضر السياسي، تبقى قدرة القوى الصاعدة والواعدة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، من يحدد مديات ذلك التغيير المنشود والمتوقع.

5. الاستنتاجات والمقترحات

رغم تشعب وتعقيد موضوعة ظاهرة الطائفية في العراق بعد 2003، إلا اننا حاولنا قدر الإمكان تحليل أهم جوانبها وفقاً للإشكالية المطروحة، فظاهرة الطائفية كانت ولاتزال من أهم المواضيع التي تطرح للتحليل والنقاش، لذا يمكننا استخلاص جملة من الأستنتاجات والتوصيات التي نجدها ضرورية في حدود تعلقها بالدراسة موضوعة البحث، وهي تؤكد الفرضية التي اعتمدناها في البداية، وتقدم محاولة للإجابة عن الإشكالية التي طرحت، لذا سنشير إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات:

1-5 الاستنتاجات

1-عدم وجود تعريف واضح للطائفية إذ نلمس أن المفهوم محل تجاذبات بين الباحثين من حيث تحديد دلالتها الثابتة في كونها ظاهرة مرضية أم ظاهرة سليمة له مما أساء فهمنا للمفهوم كظاهرة إجتماعية، فالطائفية لاتكون شر مطلق الا نتيجة التوظيف السياسي فتطفو على السطح بوجهه السلبي حين تخفق الدولة والجماعة الحاكمة فى معاملة الفرد وفقاً لصيغ مجردة من مبدأ المواطنة، لتشكل سبباً أساسياً في إستفحال ظاهرة الطائفية و تحولها لآداة هدم وتخريب، وظاهرة سليمة في كونها حرية الانتماء الى طائفة معينة يكون الولاء فيها الى الوطن وليس الى الطائفة، الى جانب التطرق الى المصطلحات المقاربة لمفهوم الطائفية والتي يعتبرها البعض من النتائج السلبية أو الايجابية التي آت بها الطائفية وذلك عندما تتعدى ظاهرة الطائفية حوله الأثنية والمواطنة والتعصب.

2- تميز المجتمع العراقي بالتعدد والتنوع الاثني والديني والقبلي والطائفي واللغوي. فهو يمثل قطعة موزائيك فسيفسائية ملونة ومتنوعة ومختلفة، وبشكل عام فان التغيير السياسي في 2003/4/9 يعد تحولا سياسيا نوعيا في تاريخ العراق السياسي بما سمح للمكبوت السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي من ان يمارس دوره، بمعنى ان التغيير السياسي في العراق قد اعترف بواقع التعددية في العراق دستورياً وقانونياً.

3-أن الطائفية التي تعاني منها العراق بعد 2003، لها عدة أسباب هي:

-أسباب داخلية: شكلت البيئة السياسية العراقية، مجال حيوي للاستقطاب القومي، الطائفي والمذهبي، فعلى الرغم من توفر الظروف المناسبة التي ارتبطت بالتحول السياسي وسقوط نظام الحزب الواحد، والانتقال إلى اجواء التعددية الفكرية السياسية، فعلى غرارها شهد العراق العديد من الازمات السياسية، منها الطائفية التي رافقت الواقع العراقي حتى قبل التغيير الا انها كانت بين النخب السياسية المتنفذة ليأتي التغيير وينقلها الى الشارع العراقي، لتشكل احد أسباب تصاعد حدة الطائفية الى جانب الأسباب الأخرى ومنها، موروث الفكر الطائفي للنظام السابق، وانتشار العنف والمليشيات المسلحة، الخلافات السياسية وجمود العملية الثقافية، وضعف المستوى الثقافي، والاقصاء والتهمش لتشكل جميعها أسباب للطائفية في العراق على عدة مستويات، السياسية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتشكل أسباب تعمق حدة الاحتراب الطائفي والقومي وبالتالي تهديدا حقيقياً للوحدة السياسية للدولة.

-أسباب خارجية: نتج عن ظاهرة الطائفية في العراق الى تعزيز الولاءات للهوية على حساب الهوية الوطنية، مما أدى الى إضعاف الثقة بين مكونات الشعب العراقي والقوى المتصارعة، مما أدى الى فتح الباب أمام الأطراف الخارجية (الأقليمية – الدولية) للتدخل في الشؤون الداخلية العراقية ومناصرة بعض الأطراف والقوى على حساب الأخرى كل ذلك أسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تكريس النزعات الطائفية على اختلاف أنواعها وتفاوت درجاتها.

4- مستقبل الطائفية في العراق يتوقف على مدى جدية كافة الأطراف في التخلي أو التخندق حوله الولاءات الطائفية، وعلى مدى جدية الحكومة العراقية في تشكيل النظام على أسس ديمقراطية، الذي يعطي الحق للجميع دون استثناء أي مكون من المكونات، وكذلك تنظيم علاقتها مع القوى الخارجية بالوسائل الدبلوماسية.

2-5 المقترحات

1- ضرورة إيجاد نخبة وطنية، أي أن تتحرر النخبة السياسية من تماهياتها الجزئية لتتمكن من تجسيد مثال الوطنية وأن تحرر معها الدولة ومؤسساتها من احتمال ارتهانها للعصبيات الخاصة، حتى تتحول بفضل سياساتها الوطنية إلى دولة أمة، أي دولة مواطنيها.

2--محاربة الطائفية، إذ يجب عليه أن ينظر الى مصلحة البلد واحترام القانون والقضاء بعين الحيادية والابتعاد عن تصريف أية مشكلة أمنية أو قضائية عبر خانة الطائفية.

3- نشر ثقافة التسامح، من خلال عدم اللجوء الى العنف والاقصاء وقبول الطرف الاخر بغض النظر عن الايديولوجية والموقف السياسي، فالتسامح السياسي والفكري قيمة ضرورية بين الجماعات المختلفة سياسيا وفكريا.

4-ترسيخ التعايش السلمي بين مكونات الشعب العراقي، القبول بالتعايش داخل الدولة مع ممارسات طائفية عديدة، لأن البعض يرى إن الطائفية داخل المجتمع هي انعكاس للطائفية داخل الدولة.

5-الحياد والتوازن في علاقات العراق الدولية والإقليمية، إن اعتماد مبدأ التوازن والحياد يتطلب اعتماد خطاب سياسي عراقي خارجي واحد، وخطاب سياسي داخلي متناغم، لان العراق في بيئة شد وجذب شديدة التعقيد وبدون هكذا خطاب سيكون أمنه الداخلي مخترقا مما سينعكس سلبا على استقراره السياسي، وتعطيل توجهه نحو بناء دولة المواطنة.

6. المصادر والمراجع

6-1 الموسوعات

1- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج 3، بيروت، ط4، 1999.

6-2 الكتب العربية والمترجمة

2 - ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، 1981.

3- أمين فرج شريف، المواطنة و دورها في تكامل المجتمعات التعددية – المجتمعات التعددية نموذجاً، مؤسسة الفكر والوعي للاتحاد الوطني الكردستاني، السليمانية، ط1، 2009.

4- د. برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الاقليات، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1979.

5- حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، الكتاب الأول، ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ط2، 1995.

6- حسن موسى الصفار، الطائفية بين السياسة والدين، المركز الثقافي العربي، بيروت- لبنان، ط1، 2009.

7-زهير كاظم عبود، الشبك في العراق، دار ايزيس، القاهرة، ط2، 2006.

8-د. سعيد السامرائي، الطائفية في العراق: الواقع والحل، مؤسسة الفجر، لندن، ط1، 1993.

9-د. طه جابر العلواني، العراق الحديث بين الثوابت والمتغيرات، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت- لبنان، ط1، 2011.

10-د.عبد الخالق حسين، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق، دار ميزوبوتاميا، بغداد، ط1، 2011.

11- د.علي محمد الشمراني، صراع الأضداد- المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، دار الحكمة- لندن، ط1، 2003.

12- فالح عبد الجبار – هشام دواود، الإثنية والدولة – الأكراد في العراق وإيران وتركيا، ترجمة: عبد الإلة النعيمي، معهد الدراسات الا ستراتيجية، الفرات للنشر والتوزيع ،بغداد –بيروت، ط1، 2006.

13- فهيل جبار جلبي- المصالحة الوطنية في العراق: دراسة حول الوضع العراقي بعد 2003، مركز دراسات السلام وحل النزاعات، بلا طبعة، دهوك، 2014.

14-كاظم شبيب، المسألة الطائفية: تعدد الهويات في الدولة الواحدة، دار التنوير 14- للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط1، 2011.

15- ليام أندرسن وغاريث ستانسفيلد، عراق المستقبل: دكتاتورية، ديمقراطية أم تقسيم، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت- لندن، ط1، 2005.

16- محمدي عامل، مدخل إلى نقض الفكر الطائفي، دار الفارابي، بيروت – لبنان، ط3، 1989.

17- مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي: حفريات سوسيولوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات، معهد الدراسات الاستراتيجية، الفرات للنشر والتوزيع، بغداد، ط1، 2006.

18- مجموعة مؤلفين، أضواء على التعصب، دار أمواج للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط1، 1993.

19- مجموعة باحثين، المسيحون في الشرق، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي- الامارات العربية المتحدة، ط1، 2014.

20- هاني الجزار، أزمة الهوية والتعصب- دراسة في سيكولوجية الشباب، هلا للنشر والتوزيع، بدون مكان الطبع، ط1، 2011.

6-3 الرسائل الجامعية

21- إبراهيم فتاح صابر، العلمانية ومشكلة الطائفية في المجتمعات التعددية (العراق كحالة دراسة)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين، اربيل، 2008.

22-اراس قادر محي الدين، العنف في العراق بعد 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة السليمانية، سليمانية، 2011.

6-4 المجلات والدوريات

23- د. إبراهيم خليل العلاف، هياكل صنع القرار السياسي في العراق ومصادره وآلياته، سلسلة أوراق إقليمية (11)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، الموصل، 2008.

24- د. حميد فاضل حسن، أشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الاستمرار والانفكائية، مجلة العلوم السياسية، العدد 32، جامعة بغداد، بغداد، 2006.

25-د. دنيا جواد، الإرهاب في العراق... دراسة في الأسباب الحقيقية دراسة تحليلية لأسباب الإرهاب في العراق... ومتغيراته الاجتماعية والسياسية، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، جامعة بغداد، بغداد، 2011.

26 د. حميد فاضل حسن، أشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الاستمرار والانفكائية، مجلة العلوم السياسية، العدد 32، جامعة بغداد، بغداد، 2006.

27-د. سناء كاظم كاطع، الطائفية وتداعياتها على بناء الدولة العراقية المعاصرة، مجلة العلوم السياسية، العدد 36، جامعة بغداد، بغداد، 2008.

28-أ.م.د. سامر مؤيد عبد اللطيف، أ.م.د. خالد عليوي جياد العرداوي، الطائفية واثرها في بنية المجتمع المدني:مقاربة لترسيخ حالة التعايش السلمي في العراق، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد (20)، كربلاء، 2016.

29- علاء جبر الموسوي، الطائفية في العراق بين انشطار الفرد ووحدة الوطن، مجلة المدراك، مركز مدراك للبحوث والدراسات، بغداد، العدد الخامس والسادس، السنة الثانية ، 2007.

30-م.م.محمد حازم حامد، الطائفية في النظام السياسي ودورها في إعاقة التعايش السلمي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد(9)، العدد(34)، جامعة الموصل-كلية العلوم السياسية، الموصل، 2020.
31- أ.م.د. سامر مؤيد عبد اللطيف، أ.م.د. خالد عليوي جياد العرداوي، الطائفية واثرها في بنية المجتمع المدني:مقاربة لترسيخ حالة التعايش السلمي في العراق، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد (20)، كربلاء، 2016.
32- فاضل الربيعي، دور التدخلات الإقليمية في صناعة المسألة الطائفية في العراق-سلسلة دراسات (تقييم حالة)، المركز العربي للأبحاث والدراسات، الدوحة، كانون الثاني/ يناير2011.
33- هيفاء أحمد محمد، أشكالية الهوية الوطنية العراقية، دراسات دولية، العدد53، جامعة بغداد، بغداد، 2012.
34- أ.م.د.هادي مشعان ربيع، أزمة العنف الطائفي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي(2003)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد (3)، العدد(9)، جامعة تكريت-كلية العلوم السياسية، تكريت، 2017.

5-6 المؤتمرات والدراسات

35-م. م. جونا صبحي جميل، م.م. دلخواز إسماعيل عزيز، الحشد الشعبي في العراق الى أين...؟ ، ورقة بحثية قدمت الى: ندوة قراءة علمية للاوضاع السياسية والاستراتيجية في إقليم كوردستان العراق، جامعة صلاح الدين، أربيل، 4-5/ 2016، ص2.
36-فاضل الربيعي، دور التدخلات الإقليمية في صناعة المسألة الطائفية في العراق-سلسلة دراسات (تقييم حالة)، المركز العربي للأبحاث والدراسات، الدوحة، كانون الثاني/ يناير2011.

7-6 المواقع الألكترونية

37-صحيفة السبق الإلكترونية،2022، المتاح على الرابط الألكتروني الآتي:
29/3/2022/بعد استبعاد "زيباري".. "الكردستاني "يرشح ريبر أحمد لرئاسة العراق (sabq.org)
38- د. مثنى العبيدي، اختيارات فادحة: الحواضن الطائفية في العراق.. تجليات العنف وأزمة المواطنة، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة،2014، المتاح على الرابط الالكتروني الآتي: http://www.rcssmideast.org/27-12-202
39-- مركز الفرات، المد الطائفي والشباب العراقي ... الاسباب والمعالجات،2017، المتاح على الرابط الألكتروني الآتي:
30/3/2022/ المد الطائفي والشباب العراقي ... الاسباب والمعالجات - مقالات (fcdrs.com)
40- لقاء مكي، الطائفية الاجتماعية والطائفية السياسية في العراق،2018، المتاح على الرابط الألكتروني الآتي: (aljazeera.net) /29/3/2022

7. بوختە

دوای گۆڕانی سیستەمی سیاسی لە عێراق لە ساڵی 2003، گۆڕەپانی عێراق شاهیدی گۆڕانکاری و گۆڕانکاریە ئاڵۆزەکان بوو کە لە دوای داگیرکاریی ئەمریکا لە ساڵی 2003دا ئاڵۆزی و گۆڕانکاریەکان گەشەیان کرد و خێراتر دەبوون هاوپێچ لە پێکهاتە سیاسی و کۆمەڵایەتی و ئابوریەکاندا کە لە ئەنجامدا چەند دە رە نجامیکی لێکەوتەوە و کە تا ڕادەیەکی زۆر ڕەنگدانەوەی لەسەر سروشت و یەکڕیزی کۆمەڵگا هە بوو لە عێراقدا دیارترینی ئەو قەیرانانە تائیفیە بوو،کەواتە پرسیارەکە هەر دەمێنێتەوە، تائیفی چییە؟

تائیفیەت تەنیا دیاردەیەک کە هەلومەرجی سیاسی بە چەمکی خۆڕاگری لە بەرژەوەندی ئەندامانی هەمان مەزهەب یان هەمان ئایین بەسەر ئەوانی دیکەدا کە سەر بە مەزهەبەکانی ترن، کاریگەری لەسەر هەلومەرجی سیاسی هەیە، واتە مەیلی دوورخستنەوە و دابڕان لەوانی تر، واتە . بەرهەمی کارلێکی هۆکارە سیاسی و ئایینییەکانە هەروەها هۆکارە ئابووری و کۆمەڵایەتییەکان کە ڕاستەوخۆ کاریگەرییان لەسەر ژیانی تاکەکەس هەیە کەواتە تائیفی دەرئەنجامی واقیعێکە کە لە ئەنجامی چەند هۆکارێکەوە سەرچاوە دەگرێت کە دەگەڕێتەوە بۆ ڕەگێکی قووڵ لە پێکهاتەیەکی کۆمەڵایەتیدا کە... لە کاتی قەیرانەکاندا دەگەڕێتەوە بۆ ئەوەی ڕۆڵێک بگێڕێت کە لەلایەن ئەندامانی مەزهەبەوە لە کۆمەڵگادا قبوڵکراوە، و ئەگەر سەیری کەیسی عێراق بکەین، بۆمان دەردەکەوێت کە تائیفگەرایی دیاردەیەکی دەستکرد نییە یان دیاردەیەکی نوی نیە، بەڵکو کۆنە دیاردەیەک کە ڕەگ و ڕیشەی مێژووپی خۆی هەیە، هەرچەند هۆکاریش بۆ ئەم دیاردەیە بژمێرین، گومانی تێدا نییە کە بنەمای ماددی هۆکاریك سە رە کیە کە سیمای بەردەوامی پێبەخشیوە، تائیفگەري لە تەنیا فرەیی مەزهەبەکاندا درۆ ناکات. لەڕێی بەسیاسیکردن و شێواندنی چوارچێوە مۆدێرنەکانی ژیانی سیاسی لەعێراق لەدوای 2003، دوای پەراوێز بوونی گۆڕانکاریەکان ، هەر زوو بوو بە ناوەندی جەمسەر و ئەم گۆڕانکاریە لەجەستەی کۆمەڵگەی عێراقدا بە وێنە بڵاوبووەوە یەکڕیزی کۆمەڵگا و دەوڵەت بووەتە بابەتی لێکەوتەی سەخت، کە هۆکارەکانی جۆراوجۆرن و فرەیی ئەکتەرەکانی لە لایەنی ناوەوە و دەرەکییەوە، کە لە ئەنجامدا پەککەوتن و پارچەپارچەبوونی لە پێکهاتەی کۆمەڵگەی عێراقدا بۆ ئا پلەیەک کە هەڕەشە لە یەکڕیزی عێراق و داهاتووی سیاسی بکات .

وشەی سەرەکی: تایفەگەری، فرەیی، کۆمەڵگا، عێراق...2003، هۆکارەکان.

7.1Abstract:

After the change of the political system in Iraq in 2003, the Iraqi arena witnessed complex transformations and changes that grew and accelerated in the post-US occupation in 2003 and the accompanying complications and transformations in the political, social and economic structures that resulted in multiple and complex crises with repercussions that were largely reflected on the nature and unity of society In Iraq, the most prominent of these crises is sectarianism, so the question remains, what is sectarianism?

Sectarianism is simply a phenomenon that is affected by political conditions with the concept of self-consideration in favoring the members of the same sect or the same religion over others belonging to other sects, and the tendency to ostracism

and isolation from others, that is, it is the product of the interaction of political and religious reasons as well as economic and social reasons that directly affect the life of the individual So sectarianism is the outcome of a reality resulting from several factors that go back to deep roots in a societal structure that rebounds on itself during crises in order to play a role accepted by members of the sect in society. If we look at the Iraqi case, we find that Sectarianism is not a fabricated or new phenomenon, but rather an old phenomenon with its historical roots. It lies in the generating effect of conflicts through their politicization and distortion of the modern frameworks of political life in Iraq after 2003. After it was marginal before the change, it soon became the center of the pole and this transformation spread in the body of Iraqi society in a way that put the unity of society and the state in dire consequences. Iraq and its political future.

Keywords: sectarianism, pluralism, society, Iraq...2003, reasons